عن «انتخابات في المناطق [المحتلة] كبديل من المفاوضات مع م.ت.ف. يدل على انه لا يوجد أي فهم لما يجري بين سكان المناطق [المحتلة]» (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/١/١٩٨٩).

وقال سكرتير عام «راكح»، مئير فلنر، ان خطة وزير الدفاع جاءت بسبب «الانتقادات العنيفة داخل اسرائيل بالنسبة الى اجراءات تصعيد القمع في المناطق [المحتلة]، حيث يعتبر وزير الدفاع مسؤولاً عنها» (**معاريف**، ٢٢/١/١٩٨٩).

آراء وتقويمات

يمكن الجزم بأنه لولا وجود الانتفاضة كحقيقة قائمة في الحياة اليومية داخل الأراضي المحتلة واسرائيل لما حظيت خطة رابين بأي اهتمام يذكر، باعتبارها لا تختلف كثيراً عن الخطط والمقترحات العديدة التي يتداولها الاسرائيليون منذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

لقد تباينت الآراء والتقويمات في الأوساط الصحافية الاسرائيلية. فبينما اعتبرها بعضهم خطة غير جديّة تهدف الى المناورة تحت تأثير الانتقادات الموجهة الى رابين، بسبب مسؤوليته عن تصعيد القمع داخل الارض المحتلة، رأى فيها آخرون محاولة لدق اسفين بين قيادة م.ت.ف. في الخارج والفلسطينيين في الداخل؛ بينما ذهب بعضهم بعيداً في التحليل، واعتبر ان رابين يبحث عن وسطاء مع م.ت.ف. للتخلّص من مشكلة التفاوض مباشرة مع المنظمة. والأهم من كل ذلك، ان الخطة، كما قرّر معظم أوساط الرأي العام الاسرائيلي، جاءت بفعل، وتحت، تأثير الانتفاضة الفلسطينية، التي أصبحت حقيقة راسخة لا يمكن تجاوزها.

وحقيقـة الامر، لقد أوكل ساسة اسرائيل مسؤولية ادارة شؤون المناطق المحتلة، منذ سنوات الاحتلال الأولى، لوزير الدفاع، من دون تحديد سياسة واضحة تجاه مستقبل هذه المناطق. وكان الاستثناء الوحيد في العام ١٩٦٨، عندما حاول رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق، ليفي أشكول، ووزيرا الخارجية والدفاع، آبا ايبن وموشي دايان، اقناع بعض شخصيات سكان الاراضي المحتلة بتطبيق نوع من الحكم الذاتي، كخطوة أولى نحو تسوية دائمة في اطار موسّع مع الاردن، وجاء ذلك اثر قناعة تبلورت لدى الطاقم الاسرائيلي، وخاصة لدى أشكول، بأن تسـوية مع عمّان يجب ان «تمرّ عبر نابلس»، وانه لا يجب تجاوز الفلسطينيين في «الطريق الى التسوية الدائمة. وهي النتيجة التي وصل اليها اسحق رابين بعد ٢١ سنة و٤٠٠ يوم انتفاضة» (رؤوفين فدهتسور، **هآرتس**، ٢/٢/١٩٨٩).

مناورة في فراغ

ومن المؤكد ان السياسة الاسرائيلية تجاه المناطق المحتلة لم تتغيّر طيلة الفترة الماضية. ولا يوجد اجماع اسرائيلي على خطة مبلورة تجاه الوضع النهائي للأراضي العربية المحتلة. وكل ما يطرح ليس الّا اجتهاداً شخصياً تحت ضغط الظروف، أو من اجل الصراع الحزبي الداخلي. فقد حقّق رابين ثلاثة أهداف من اعلانه عن مبادرته: «لقد خطف من شامير وارنس صورة الاعتدال التي بدآ يظهران بها؛ وأخذ من شمعون بيرس اصراره على السلام؛ وأبعد من نفسه الانتقادات» (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ٧/٢/١٩٨٩). ومن الصعب توضيح الظروف الحقيقية التي ولدت في ظلها خطة رابين؛ فهو، حتى قبل يومين من اقتراحها، تعرّض لهجوم عنيف في الكنيست الاسرائيلي، بسبب مسؤوليته عمّا يجرى في المناطق المحتلة، وترك القاعة «غاضباً». وقد فاجأ وزير الدفاع رئيس حكومته، شامير، في طرحه المشروع. وعلى الرغم من التعاون الوثيق فيما بينهما، فقد سمع شامير عنها لأول مرة من وسائل الاعلام؛ والشيء ذاته حدث مع بيرس، «ولا يعرف ما اذا أراد رابين ان يخفف الضغط عنه فقط، أم انه فكر، حقيقة، بطرح خطة براغماتية» (**المصدر نفسه**). ومع ذلك، فان الاسلوب الذي طرحه رابين لحل أزمة المناطق المحتلة «يثير القلق. فالخطة هي تجميع لأفكار قديمة، مستعارة من اتفاقيتي كامب ديفيد، وخطة شولتس، وأفكار صادرة من مكتب شامير غداة توجّهه الى واشنطن، ومقاطع من المؤتمر الصحافي السريع الذي عقده بيرس ورابين عشية الانتخابات الأخيرة» (**المصدر نفسه**).